



مصر ما بعد الرئيس مبارك  
سيناريو تحالف المعارضة وإجهاض التوريث  
د. معتز بالله عبد الفتاح، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة  
www.aladl.net

بكل تجرد، هذا سيناريو أقرب إلى الخيال المقترض منه إلى الواقع المعاش لأنه يعتمد على بناء تحالف "واسع" Grand Coalition يضم كافة القوى السياسية الكبرى المعارضة بحيث تقف نقيضا أيديولوجيا وانتخابيا للحزب الحاكم، ويأخذ هذا التحالف شكله النهائي في صورة قائمة انتخابية موحدة تقف بديلا عن القائمة الانتخابية للحزب الحاكم. وهو ما يختلف عن نوع آخر من التحالف يسمى بالتحالف "الضيق" Narrow Coalition والذي يضم عددا من القوى السياسية المتماثلة أيديولوجيا كتحالف أحزاب اليمين دون اليسار أو الأحزاب العلمانية دون الدينية، وهو ما سنفرده له مقالة مستقلة لاحقا.

وأعلم في يقين أن هناك محاولات جادة لبناء تحالف واسع للمعارضة في مصر بعد أن ثبتت عدم فعالية التحالف الضيق الذي ضم عددا من أحزاب المعارضة دون الإخوان وغيرهم في انتخابات ٢٠٠٥. بيد أن صعوبته تكمن في أسباب نجاحه، إن نجح.

ومن المفيد أن أوضح أن بناء تحالفات معارضة أصبح واحدة من أهم استراتيجيات مواجهة الحزب المسيطر في كثير من دول العالم بغض النظر عن نصيبها من الديمقراطية. فخلال الفترة من يناير ٢٠٠٠ وحتى سبتمبر ٢٠٠٦ أجريت ٤٧٨ انتخابات محلية وتشريعية ورئاسية في ١٦٣ دولة من دول العالم وفقا لموقع <http://psephos.adam-carr.net>، دخلت فيها المعارضة كتحالف واسع في حوالي ٣٥% منها وفازت بالأغلبية في ٧٦% من هذه الانتخابات التي دخلوها متحالفين، ودخلت المعارضة كتحالف ضيق في حوالي ٤٥% من الحالات بنصيب فوز في حدود ٤١% من الانتخابات التي دخلوها متحالفين. والنسبة الباقية (٢٠%) من الحالات دخلت أحزاب المعارضة دون تحالفات مسبقة فكان نصيبها من الفوز بالأغلبية في حدود ١٧% فقط من الانتخابات. أي أن التحالف "الضيق" يرفع فرص أحزاب المعارضة في الفوز بنسبة الضعف على الأقل مقارنة بدخولها الانتخابات منفردة (من ١٧% إلى ٤١%)، وبنفس المنطق فإن التحالف "الواسع" يرفع فرص الفوز في الانتخابات إلى ضعف فرص التحالف "الضيق" (من ٤١% إلى ٧٦%). إذن، وبفرض أن هذه المؤشرات الرقمية دليل لنا في قابل أيامنا، فإن الدرس المستفاد لقادة المعارضة المصرية يكون: ولكم في التحالف حياة يا أولي الألباب.

بيد أن هذه الأرقام تكشف أيضا أن بناء التحالف الواسع أصعب لكن فرص نجاحه أكبر. وكأن الصعوبة الحقيقية هي في بناء التحالف أكثر مما هي صعوبة في الفوز في الانتخابات. فالفوز في الانتخابات، وفقا لهذا المنطق، ليس هدفا بعيد المنال، بل هو نتيجة منطقية للتحالف الواسع متى تحقق.

وهنا يكون السؤال: ما هي شروط بناء تحالف واسع للمعارضة بناء على تجارب الدول الأخرى؟ وهل من الممكن أن تبني المعارضة المصرية تحالفا واسعا يؤدي إلى إجهاض سيناريو التوريث الذي أشرنا إليه في الأسبوع الماضي في ظل المعارضة المتعارضة؟ ففي ظل سيناريو التوريث ووقت المعارضة موقف التعارض المفضي إلى العدم السياسي. ومن هنا فقد كانت القوى السياسية المحددة للتوريث من عدمه هي: الحزب الوطني، والمؤسسة العسكرية، والسفارة الأمريكية كممثلة للمصالح الغربية على أرض مصر مع ثبات دور المعارضة، وهذه المعارضة هي الثابت الذي سيتغير في مقال اليوم باعتبارها قوة سياسية رابعة ستدخل لتغير من البنية الثلاثية المحددة لمستقبل مصر في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك.

تفترض هذه المقالة، جدلا، أن القوى المعارضة والمستقلة في مصر ستعمل على بناء تحالف واسع يتخطى مرحلة "اللا" للتمديد و"اللا" للتوريث وذلك بطرح بديل الـ "نعم" لبرنامج وشخصية سياسية تحظى بالقبول العام كبديل لمرشح الحزب الوطني، أيا من كان. وشروط بناء هذا التحالف الواسع هي خمسة على الأقل:

١- شرط البرجماتية المحسوبة: فاختفاء التناقضات البيئية لصالح التناقض الأكبر مع الحزب الحاكم هو جوهر بناء تحالف قوي لأحزاب المعارضة المصرية بما يفوت الفرصة على الحزب الحاكم من إحداث انقسام رأسي يشرخ التحالف. وهو ما يقتضي ابتداء أن يتفق الجميع على أنهم انتقلوا من مرحلة المعارضة الودودة للنظام إلى مرحلة الحكم. فما حدث تداول للسلطة في مالي، وهي بالمناسبة من الأمثلة القليلة للدول ذات الأغلبية المسلمة والتي تحظى بديمقراطية مستقرة، إلا بتحالف المعارضة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية وأخرها ما عرف بـ "تحالف الأمل" في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٢. بل إن هذه البرجماتية أدت في بعض الدول إلى التحول من التحالف نحو اندماج الأحزاب كما حدث في كوريا الجنوبية سنة ١٩٩٠ حين وجد الحزب الحاكم استحالة البقاء في السلطة دون الاندماج التام مع حزبين معارضين آخرين على برنامج اقتصادي مشترك وكون ثلاثتهم الحزب الديمقراطي الليبرالي؛ بما دفع أحزاب المعارضة الثلاثة الرئيسية إلى خطوة مماثلة بما أنتج الحزب الديمقراطي في عام ١٩٩١. وهذه البرجماتية تبدو أسهل في حالة التحالفات الضيقة وشديدة الصعوبة في حالة التحالفات الواسعة. ومن هنا لا بد أن تكون هذه البرجماتية محسوبة حتى لا تأتي على حساب تأمين قواعد الأنصار والمؤيدين أو حدوث انقسامات تؤدي إلى فقدان أي من هذه القوى لجانب كبير من مؤيديها على نحو يجعل من التحالف انتقاصا من القدرات الأصلية لكل قوة سياسية.

٢- شرط التكيف والاستمرار: فالتحالف الناجح يتوقف على استمراره ومن ثم تكيفه مع معطيات الحياة السياسية لفترة زمنية طويلة نسبيا سواء من النجاحات أو الإخفاقات. فلا يكون كافيا أن يظهر التحالف في مرحلة ما قبل الانتخابات مباشرة ثم تنقض عراه وكان شيئا لم يحدث. ففشل التحالف المعارض لابن رئيس توجو السابق في انتخابات إبريل ٢٠٠٦ يرجع ابتداء إلى عنصر المفاجأة في موت الرئيس السابق بما لم يتح للمعارضة أن تبني تحالفا له وجود مشفوع بالبقاء على الساحة لفترة زمنية كافية. وهذا الشرط يبدو منطقيا في ضوء أن التحالف المعارض ينبغي في مواجهة قوة أو حزب له بقاء مستقر لفترة طويلة نسبيا في السلطة. لاسيما أن الناخب يجد نفسه في صراع الاختيار بين الحزب الحاكم الموحد والمستقر، وإن كانت سياساته لا تحظى بالتوافق العام، وبين الجديد المستحدث حتى وإن كان صوابا. وهذه الاستمرارية هي جوهر نجاح زعيم الحزب الديمقراطي السنغالي عبد الله واد الذي ظل زعيما لتحالف المعارضة لمدة ٢٥ عاما، بما فيها من إخفاقات ونجاحات، ضد الحزب الاشتراكي السنغالي الذي احتكر الحياة السياسية في السنغال لمدة ٤٠ سنة حتى فاز تحالف المعارضة ضد الحزب الحاكم برئاسة عبده ضيوف في مارس ٢٠٠٠. لكنه لم ينجح إلا عندما كون تحالفا ضخما ومستقرا لحد بعيد من الأحزاب السنغالية ومعها العديد من مؤسسات المجتمع المدني والصحافة الحرة التي اتفقت على حتمية تغيير قواعد اللعبة السياسية.

٣- شرط النواة المركزية: فتوافر نواة مركزية صلبة للتحالف من بين أحزاب وقوى الوسط تحديدا شرط مهم لبناء أي تحالف موسع، لأن قوى الوسط تكون الأقدر على أن تدير الحوار الخلاق بين الشئتين المتنافرتين من أحزاب اليمين وأحزاب اليسار بحيث تستطيع أن تبتكر مساحة اتفاق تضمن بقاء التحالف حيا. والمثال الكلاسيكي لهذه النواة المركزية الصلبة يأتي من تحالف "قوس قزح" الانتخابي تحت قيادة الرئيس الكيني الحالي كيباكي والذي حقق معجزة بالمعايير الإفريقية بأن تجاوز في تحالفه العديد من الانقسامات العرقية والأيدولوجية التي كانت خاصية مستقرة في السياسة الكينية منذ الاستقلال. وأهم ما يمكن أن تقوم به قوى الوسط هو مهمة استبعاد بعض القوى من التحالف إن اضطرت لذلك. فهناك قوى ترى أن الإطار الأيدولوجي الحاكم لها يحظى بأولوية مطلقة بغض النظر عن نتائج الانتخابات بحكم أن الفجوة بينها وبين بعض شركاءها في التحالف أوسع كثيرا من الفجوة بينها وبين الحزب الحاكم (علاقة التجمع بالإخوان مثالا). وعلى هذا تكون قوى الوسط بمثابة حاملة ميزان القوة التي عليها أن تخلق "أوسع" تحالف "ضيق" ممكن إن فشل التحالف الموسع. وهو ما فعله الرئيس الكيني حين استبعد من تحالف "قوس قزح" بعض القوى التي أرادت أن تمارس حق الفيتو على كافة القوى الأخرى، ونجح التحالف بفضل قوة النواة الصلبة من أحزاب الوسط. وبتأمل الواقع المصري فإن الأكثر قدرة على قيادة هذا التحالف إما حزب الوفد، بميراثه الليبرالي وتحالفه السابق مع الإخوان المسلمين في انتخابات ١٩٨٤، أو أعلام حركة كفاية، بما أحدثوه من تطور في الحياة السياسية المصرية ومعهم رموز الجبهة الوطنية للتغيير، وقد يلجأ رموز هذه النواة الصلبة إلى القرار الصعب بالاختيار بين اليسار العالي الصوت إعلاميا الضعيف الوجود قاعديا واليمين الديني الأكفأ في التعبئة والأبعد عن المشروعية السياسية.

٤- تحييد المؤسسة العسكرية والمتغير الخارجي: إن التحالفات الناجحة قامت دائما على البحث عن نقاط التقاء من أجل توسيع دائرة الـ"نحن" وتضييق دائرة الـ"هم"؛ وهو ما يقتضي من أي تحالف موسع أن يتجنب إدخال أطراف خارجية ذات قدرة استثنائية على توجيه مسار العملية السياسية في اتجاه الإبقاء على الأوضاع الراهنة. فليس من المنطق أن يقوم التحالف على فكرة استدعاء قوى أجنبية أو على الانتقاص من الدور الوطني الذي طالما قامت به المؤسسة العسكرية. فحين وصل تحالف المعارضة إلى الحكم في اليابان عام ١٩٩٤ لأول مرة منذ عام ١٩٥٥ تجنبت تماما إثارة حنق الولايات المتحدة أو محاولة تعديل العلاقات المدنية العسكرية في الدولة لأن هذه القضايا، رغما عن استقرار الديمقراطية اليابانية، كانت ستحدث انقسامات هائلة في التحالف الجديد.

٥- ترجمة التحالف إلى أشخاص: فلأفكار حضورها، ولكنها والعدم سواء إن لم ينطق بها الرجال. ففساد الرئيس شرفرنادزه في جورجيا، فضلا عن استبداده، كانا موضع اتفاق الجميع لسنوات، بيد أن مقاومته كانت تتطلب أن يتقدم رجل يحظى بالمصداقية والقبول العام من قبل قوى المعارضة حتى يفقد تحالفا معارضا لشرفرنادزه. وكان هذا الشخص هو الرئيس الحالي ساكاشفيلي الذي أدى كونه رجل قانون ووزير عدل سابق أن ينظر إليه من قبل قطاع واسع من المواطنين على أنه نظيف اليد وديمقراطي التوجه. ومن هنا تأتي أهمية أن يترجم التحالف الواسع نفسه إلى شخص أو مجموعة أشخاص تتقدم كفريق محدد المعالم ومتجانس المضمون كي يحمل على عاتقه مسئولية موازنة الحزب الحاكم. ومن الممكن، بسبب الاستقطاب الأيدولوجي الحاد، أن تنجح التحالفات أكثر حين يكون هذا الشخص أو مجموعة الأشخاص بلا انتماء سياسي جامد؛ وإنما يكون رأس مالهم السياسي أنهم يمثلون مبادئ عليا ومستقرة في المجتمع. وبإسقاط هذه الملاحظة على الواقع المصري فقد يكون للقضاة الذين حملوا مهمة الدفاع عن استقلال المهنة ورفض تزوير الانتخابات وضع استثنائي إن قرروا أن ينزلوا من علياء مناصب القضاء إلى مزالق السياسة. فلا شك أن لمهنة القضاء مكانتها، ونزاهة المستقلين فيها تجعل لهم مكانة تسهل إمكانية بناء تحالف واسع حول قاض يجمع بين رؤية سياسية سليمة وتاريخ مهني مشرف حتى يكون زعيم التحالف في الانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة.

إن الصعوبة الحقة ليست في الفوز ضد مرشح الحزب الوطني في مرحلة ما بعد الرئيس مبارك، ولكنها في كيفية بناء مثل هذا التحالف الواسع. أما وقد فعلها الآخرون، فهل من الممكن بناء هذا التحالف الواسع على أرض الواقع المصري في ضوء ما تشهده مصر من تحول من التسلطية التقليدية إلى التسلطية التنافسية؟ وإن لم يكن من الممكن بناء تحالف واسع فما هي فرص بناء تحالفات ضيقة غير متعارضة؟ هذا موضع استطراد مقال الأسبوع القادم، إن شاء الله.